كلمـة
الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية

فـي افتتاح أعمال
المؤتمر الوزاري حول الانتماء والهوية القانونية"
بإشراف سامي عناية رئيس الجمهورية التونسية

تلقيها سعادة السيدة/ايناس سيد مكاوي
مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة
قطاع الشؤون الاجتماعية

تونس
28 فبراير/ شباط 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السادة الوزراء

السيدات والسادة ممثلي الدول الاعضاء

السيدات والسادة ممثلي المنظمات الاقليمية والدولية

الحضور الكريم

يشرفني باسم جامعة الدول العربية أن افتتح معكم أعمال **المؤتمر الوزاري حول "الانتماء والهوية القانونية"** الذي يُعقد بإشراف سامي عناية رئيس الجمهورية التونسية، السيد/ الباجي قائد السبسي، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمهورية التونسية. كما يسعدني أن أنقل لكم تحيات معالي السيد/ أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية، وتمنياته أن تكلل أعمال هذا المؤتمر الهام بالنجاح والتوفيق والخروج بنتائج ملموسة في مجال إنفاذ حقوق المرأة والطفل، خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية من تحولات على كافة المستويات والتي لها تأثير مباشر على منظومة حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوق المرأة والطفل.

كما يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعرب عن سعادتي لتنظيم هذا المؤتمر الهام والذي يعقد أعماله على أرض تونس الخضراء .. أرض التاريخ والعراقة والأصالة والعروبة، صاحبة القدرة على المثابرة والعمل على النهوض بأوضاع المرأة، وحماية الطفولة قوة الغد المشرق وعدتنا للمستقبل بأذن الله...

ويسعدني أن أتقدم باسم جامعة الدول العربية إلى الجمهورية التونسية رئيساً وحكومةً وشعباً بأسمى التحيات والتقدير على كل ما قدموه من حفاوة وتكريم وحسن وفادة، وعلى كافة التسهيلات التي وضعت للمؤتمر وتنظيمه وتنفيذه والعمل على تحقيق غاياته وأهدافه.

ويعكس استضافة الجمهورية التونسية لأعمال المؤتمر الوزاري حول "الانتماء والهوية القانونية" على ايمانها بأهمية إنفاذ حقوق الأطفال وتأكيداً وتجديداً لالتزامها بكافة المواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق المرأة وحقوق الطفل وتكريس مصلحته الفضلى

فقد أولت الجمهورية التونسية اهتماماً كبيراً لحماية الطفل، فسنَّت التشريعات الرائدة ووضعت البرامج والهياكل المتعددة والمتنوعة بما يوفر شبكة واسعة من الخدمات والتدخلات الوقائية والحمائية تضمن حماية الطفل، كما بادرت بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل منذ سنة 1991 وكذلك البروتوكولين الاختيارين الاول والثاني الملحقين بها، وقد أبرزت العديد من التقارير الدولية المكاسب الوطنية الهامة التي حققتها تونس خلال السنوات الماضية في مجال حماية الطفولة حيث كرست قضايا حقوق الطفل كإحدى الاولويات الوطنية وعملت على ادراج ملف الطفولة ضمن اولويات الحكومة.

كما قامت الجمهورية التونسية بتكريس حقوق المرأة وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل من خلال الجهود الوطنية المبذولة في من أجل تحقيق الهدف الخامس لأجندة التنمية المستدامة 2030 والمتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

السيدات والسادة،،

إن هذا المؤتمر الهام الذي ينعقد اليوم يأتي تتويجاً لسلسة من المؤتمرات والتي صدر عنها وثائق واعلانات هامة تُعني بقضايا حقوق المرأة والطفل مثل إعلان الشارقة بشأن "المبادئ الأساسية لحماية الأطفال اللاجئين" الصادر عن مؤتمر "الاستثمار في المستقبل" (أكتوبر/ تشرين أول 2014)، ووثيقة "إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية اجندة تنمية المرأة العربية 2030"، وتوصيات الإعلان العربي "أطفالنا مستقبلنا: ..الانتماء والهوية " الصادر عن اجتماع الخبراء الإقليمي بعنوان "أطفالنا ... مستقبلنا: الانتماء والهوية" (أكتوبر/ تشرين الأول 2016) وتوصيات المؤتمر العربي الأول بشأن الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة في الحصول على الجنسية (مقر الأمانة العامة: أكتوبر/تشرين أول 2017)،

ونصبو إلى أن يخرج المؤتمر **بإعلان عربي حول "الانتماء والهوية القانونية"** نجدد خلاله التزامنا جميعاً بإنفاذ حقوق الطفل والتأكيد على تغليب مصلحته الفضلى، وحقه في الحصول على هوية قانونية والتسجيل عند ولادته، بصفته قضية أساسية لضمان مستقبل الأطفال في المنطقة

العربية، وكذلك سعياً للنهوض بقضايا حقوق المرأة في مجال الجنسية، تكريسا لمبدأ المساواة في المواطنة بين الرجل والمرأة.

السيدات والسادة

تضع جامعة الدول العربية قضايا مناصرة حقوق الطفل ضمن أهم أولوياتها ويتزايد اهتمام المجالس الوزارية العربية المتخصصة والقمم العربية الدورية والنوعية بهذه القضايا الهامة، من أجل مواصلة الجهود للارتقاء بأوضاع الطفل العربي في إطار مقاربات حقوقية تراعي مصلحة الطفل من كافة النواحي، وتقوم على ترابط الحقوق وتكاملها وعدم قابليتها للتجزئة. وفي هذا الإطار فإن الجامعة العربية تعمل على عدد من القضايا الهامة التي تمثل أولوية خاصة لحماية الأطفال من كافة أشكال التمييز الممارس ضدهم سعياً لإنفاذ حقوقهم، وتفعيلاً للالتزام العربي بالمواثيق والمعاهدات العربية والدولية المتعلقة بحماية الأطفال وبصفة خاصة في حالات النزاعات المسلحة وظروف عدم الاستقرار والطوارئ،

كما تولي الجامعة العربية أيضاً اهتماماً خاصاً بقضايا المرأة في الوطن العربي، فقد أقرت القمة العربية في دورتها الاخيرة التي انعقدت في البحر الميت 2017 "**إعلان القاهرة للنهوض بالمرأة**" و"**الخطة الاستراتيجية لتنمية المرأة 2030**" بصفتها أجندة العمل التنفيذية لتحقيق الهدف الخامس المعني بالمساواة وتمكين المرأة ببلوغ عام 2030 على المستوى الاقليمي، ولقد أكدت هذه الاستراتيجية على أهمية تطوير التشريعات الوطنية نحو سد الفجوة بين النساء والرجال في جميع المجالات وإلغاء أي شكل من أشكال التمييز، وضرورة خلق بيئة تشريعية وأنظمة قانونية وآليات تتسق مع مبادئ حقوق الانسان والتزامات الدول الاعضاء بالمواثيق العربية والاقليمية والدولية في هذا الصدد، وقد أقرت أيضاً بأهمية تعديل السياسات والبرامج للقضاء على التمييز ضد المرأة وبما يُعجِّل بهدف تحقيق تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

السادة الحضور

نجتمع اليوم لمناقشة قضية هامة.. قضية مصيرية لجيل كامل من أطفال اليوم ..أطفال "مجهولي/عديمي الهوية القانونية" وبالتالي ينتظرهم مستقبل "مجهول"، وتشكل قضية "الأطفال عديمي الهوية القانونية" نوع من أنواع التمييز الممارس ضد هؤلاء الأطفال يحرمهم من حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والحماية وحقوق أخرى كثيرة مكفولة لهم بموجب المواثيق والمعاهدات

الدولية، وتشير احصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن هناك حوالي 10 مليون شخص حول العالم عديمي الجنسية.

ويزيد من خطورة هذه القضية ما تمر به عدد من دول المنطقة من ظروف وتحديات هي الأعتى والأصعب من كافة الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والإنسانية، تلك الظروف والمستجدات التي أصبح لها تداعيات مباشرة على المرأة والطفل، الأمر الذي يحدو بنا أن نقف لنتأمل وضع هؤلاء الاطفال الذين يحرمون من الحصول على بطاقة هوية قانونية ..أطفال يكبرون ويمر العمر بهم دون هوية تمكنهم من الالتحاق بالدراسة.. دون الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.. دون الحصول على الخدمات الاجتماعية التي تكفلها لهم إنسانيتهم.. ويحدو بنا كذلك أن نقف لنتأمل وضع هؤلاء النساء اللاتي لا يمكنهن منح جنسيتهن الى ابنائهن، وبالتالي يقفن عاجزات أمام مساعدة أطفالهم خاصة في حالات اللجوء والنزوح والتي طالت عدد كبير من الأطفال، وهو وضع قد يجعل انعدام الجنسية متوارثاً على مدى أجيال.

وإذا بحثنا عن نقطة مضيئة وسط هذا الظلام الدامس فلا يمكننا أن ننكر الجهود الحثيثة التي بذلتها عدد من الدول العربية، والخطوات المتخذة في مجال تعزيز حقوق المرأة في مجال الجنسية، والإجراءات التي اتخذتها الدول مؤخراً لإصلاح قوانينها المتعلقة بالجنسية أو منح التزاماً واضحاً بالإصلاح، لمنح حقوق متساوية للجنسية للمرأة والرجل.

السيدات والسادة

دعوني انتهز هذه الفرصة لأشيد بالتعاون المثمر القائم بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك إدراكاً من الجامعة العربية بأهمية وضرورة ضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال والنساء اللاجئين والنازحين، وحمايتهم من كافة أشكال العنف والاستغلال المرتبطة بظروف الحروب والنزاعات، حيث تم إعداد "**الاستراتيجية العربية لحماية الاطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية**"، والتي تهدف إلى التركيز على الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرضون إليها من قتل وتشريد وانتهاك لكافة حقوقهم الاصلية، وكيفية دعم الدول المضيفة للاجئين لإنقاذ جيل كامل من الضياع وتمكينه من تحقيق العيش بكرامة في مناخ آمن.

وكذلك "**الاستراتيجية العربية حول الوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات اللجوء والنزوح**"، لاسيما في ظل ما شهدته عدد من الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة من حروب و نزاعات مسلحة وما ترتب

عليها من حالات اللجوء والنزوح، الأمر الذي نتج عنه ازدياد في معدلات العنف الجنسي والذي يتأثر به كل من النساء و الفتيات، إضافة إلى ظهور أشكال جديدة من العنف في المنطقة العربية مع ظهور الجماعات المسلحة.

كما نثمن عالياً **حملة "أنا انتمي" العالمية** التي أطلقتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والتي تهدف إلى وضع حدّ لمشكلة انعدام الجنسية في غضون عشرة أعوام.

وتماشياً مع صدور أهداف التنمية المستدامة واجندة التنمية 2030، تقوم الامانة العامة بإعداد "**أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030**"، والتي تم وضع الإطار العام الخاص بها واعتماده من قبل الدول الأعضاء وكذلك من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وتتضمن عدد من القضايا التي تمثل أولويات لقضايا حقوق الطفل في المنطقة العربية ومنها قضية حقوق الاطفال اللاجئين واتخاذ تدابير حماية هؤلاء الاطفال وإنفاذ حقوقهم.

الحضور الكريم

إن قضية "عديمي الجنسية" هي قضية متعددة الجوانب، فبالإضافة إلى الجوانب الحقوقية والقانونية التي لا تخفى على أحد، هناك العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه القضية، لذا فإن مواجهتها يتطلب تكاتفنا جميعاً.. حكومات ومنظمات إقليمية ومنظمات دولية وفي شتى هذه المجالات، كما أن تفعيل القوانين والتشريعات، سواءً الوطنية منها أو تلك التي التزمت بها الدول بموجب انضمامها للاتفاقيات والمعاهدات الاقليمية والدولية المعنية بهذه القضية، يمثل جزءاً هاماً وأساسياً من القضاء عليها

السيدات والسادة

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر مجدداً إلى الجمهورية التونسية رئيسا وحكومة وشعبا، كما اخص بالشكر وزارة المرأة والأسرة والطفولة ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لما بذلوه من جهد وتهاون في سبيل انجاح هذا المؤتمر وعقده في ايسر الظروف، كما أتقدم بالشكر إلى معالي الوزراء الذين تكبدوا عناء السفر للمشاركة في اعمال هذا المؤتمر الهام وكذلك السادة وفود الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الذين حرصوا على المشاركة.

متمنياً لأعمال المؤتمر كل النجاح والتوفيق وأن يخرج بتوصيات عملية في سبيل حماية الاطفال والنساء في منطقتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،